

المطلق بالغير وهذا هو المراد هنا وان كانت نطق ايضا
 على مطلق الذنب ثم ان حين من قوله حين نقصد لهم متعلق
 حقيقة يكون او رجوع الذين في الشطر الاول مع تقدير
 نظيره في الثاني بدلالة الاول عليه ليصح التناقض
 وذلك لما هو معلوم عند اهل الميزان من ان من شروط
 التناقض وحدة الزمان فظهر ان مثال الناظم مطابق
 لضا بطة الرجوع لانه نفى اول حصول الرجوع مطلقاً
 في وقت القصد على قاعدة عموم النكرة في سياق
 النفي ثم اثبت حصول الرجوع عن الاوزار في وقت
 القصد وهذا الرجوع المثبت جزئى من الرجوع المنفى
 ولا يخفى ان الايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى
 فلهذا در الناظم حيث ط اجا ونظم هذا النوع ولم
 يلتبس عليه الفرق بينه وبين السلب والايجاب
 كما التبس على بعض اصحاب البديع كابن حجة
 فانه قال في قرانته لا فرق بين هذين النوعين لان
 ابا هلال العسكري عرف السلب والايجاب
 بينا والكلام على نفي شئ من جهة واثباته من جهة
 اخرى والقاصي جلال الدين فسر الرجوع بالعود
 على الكلام السابق بالنقض وكل من التقيرين لا ينفى